

تداعيات الأزمة المالية على الفساد المصرفي مع الإشارة الى حالات عدد من المصارف

أ.م.د حسين احمد حسين*
م.خناف اسماعيل مصطفى**
م.م فرهاد ميكائيل ظاهر***

الملخص

تعد الأزمات المالية العالمية من اكثر الموضوعات اهمية وتصدرا للأخبار في العصر الحديث, وهي من اكثر الموضوعات جدلية اذ تطرح تساؤلا جوهريا عن طبيعة الأزمات هل تنشأ بسبب النظام المالي العالمي ام هي نتيجة النظام المصرفي ولصعوبة معرفة الأجوبة لم يستطع الأكاديميين من ايجاد نظرية اقتصادية محكمة قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستقر دون ازيمات. مع تصاعد الأزمات التي شهدتها العديد من البلدان النامية أو المتقدمة حيث كانت المصارف القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية في تلك البلدان.

وفي القطاع المصرفي تزداد اهمية استخدام آلية النزاهة في المعاملات المالية وهو الأمر الذي يهدف الية بحثنا, أن الفساد المصرفي اصبح آفة منتشرة في كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ومهما اختلفت القطاعات, وحتى الرياضة اخترقها الفساد, وان اغلب عمليات الفساد في العالم تتم من خلال المصارف.

ان اختلاف الدول المتقدمة في موضوع الفساد المصرفي عن العراق هو ان الإجراءات التي تقوم بها الدول المتقدمة لمعالجة الفساد هي فعالة, اما عن إجراءات القضاء العراقي فكانت معدومة بالرغم من وجود (19) مؤسسة ولجنة وهيئة مختصة ولكنها غير فاعله وتخضع للتجاوزات السياسية والحزبية.

The repercussions of the financial crisis on banking corruption

* جامعة دهوك/كلية الإدارة والأقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية
** جامعة دهوك/كلية الإدارة والأقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية
*** جامعة دهوك/كلية الإدارة والأقتصاد/قسم العلوم المالية والمصرفية

With reference to the cases of a number of banks

Abstract

Global financial crises are one of the most important issues in positioning, one of the most important issues revolving around it; stable economic growth without crises.

With the escalation of the crises experienced by many of the countries that have been clarified in those countries.

In the banking sector, it becomes increasingly important to use the mechanism of fairness in financial transactions. This is the reason for our research. Banking corruption has become widespread in all countries, whether advanced or developing, or different sectors. Even sport is infiltrated by corruption. Most of the corruption in the world takes place through Banks.

The difference among the developed countries in the issue of banking corruption on Iraq is that the procedures undertaken by the developed countries to deal with corruption are effective, but the Iraqi judicial procedures were nonexistent, despite the presence of (19) institutions and committees and a competent body but is not active and subject to political and partisan strife.

مقدمة

واجه الأقتصاد العالمي واحدة من اصعب الأزمات في تاريخه الحديث اذ استوجبة عليه ان يتحمل ارتدادتها وتداعياتها السلبية على مختلف دول العالم وقطاعاته ومن هذه القطاعات هي القطاع المصرفي.

وتقسم الأومات المالية الى مجموعتين: الأولى ازمات اقليمية مثل ازمة شرق اسيا وازمة امريكا اللاتينية, والثانية ازمات مالية عالمية مثل الأزمة المالية العالمية الناتجة عن ازمة الرهن العقاري اذ قامت هذه الأزمة بأشراك بقية دول العالم فيها.

يمكن القول ان الأزمة المالية العالمية لم يكون العراق طرفا فيها وانها جاءت اقتحاما, وان اسباب الأزمة المالية العالمية ادت الى افلاس العديد من المصارف.

ملفات الفساد في مصارف والمؤسسات المالية العالمية بمختلف أنواعها, لا تزال من أهم واطخر المشكلات كما يقول الخبراء لما لها من تأثير سلبي على الاقتصاد والنظام المصرفي العالمي, حيث تشير العديد من التحقيقات والتقارير الخاصة إلى تزايد ظاهرة الفساد والفضائح المالية في العديد من مصارف, التي سعت الى توسيع نشاطاتها وأعمالها المشبوهة في سبيل تحقيق أرباح وفوائد إضافية, وهو ما دفع بعض الحكومات والدول الى إعلان حالة الحرب ضد هذه الظاهرة الخطيرة وإجراء التحقيقات القضائية.

وتضمن البحث أربعة مباحث رئيسه تناول المبحث الأول منهجية البحث، أما المبحث الثاني تتناول مراجعة الأدبيات المتعلقة بالفساد المصرفي, أما المبحث الثالث فتضمن الجانب العملي حيث تم فيه توضيح عدد من حالات الفساد المسجلة في المصارف العالمية والعراقيه واختتم المبحث الرابع بأهم الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول

منهجية البحث

اولاً- مشكله البحث:

تُعد المصارف العمود الفقري لأقتصاد اي دولة وبالتالي فإن الفساد الذي سيظهر في ظل الأزمات المالية سينعكس بشكل أوبأخر على جميع القطاعات, وبهذا يمكن تجسيد مشكلة البحث بالأسئلة البحثية الآتية:

- 1- هل يوجد للفساد المصرفي في ظل الأزمات المالية تأثير على تنمية قطاعات الدولة؟
- 2- هل الفساد في القطاع المصرفي يختلف عن باقي القطاعات في ظل الأزمة المالية؟

ثانياً-اهمية البحث:

تظهر اهمية البحث من خلال توضيح مايلي:

- 1- تأتي اهمية البحث للتاثير على الحد من ظاهرة الفساد المصرفي في ظل الأزمات المالية بسبب آثارها الكبيره على جميع القطاعات.
- 2- الاسس العمليه التي تعتمد لمعالجة الفساد المصرفي في ظل الأزمات المالية.
- 3- مدى التزام المصارف العراقيه بقوانين البنك المركزي العراقي عند حدوث الازمات المالية.
- 4- ما يقدمه البحث من استنتاجات ومقترحات يمكن الاستفادة منها من قبل المصارف العراقيه عند حدوث الازمات المالية.

ثالثاً-اهداف البحث:

يسعى البحث الى الأجابه عن التساؤلات الآتية:

- 1- هل الفساد المصرفي مرتبط بالأزمات المالية؟
- 2- هل الأزمات المالية مرتبطة بالأنفلات الأمني؟

بالإضافة الى التساؤلات يهدف البحث الي تحقيق مايلي:

- 1- تقديم اطار نظري عن الأزمات المالية والفساد المصرفي ومسبباته.
- 2- عرض نماذج من حالات الفساد في عدد من المصارف العالميه.
- 3- التعريف بالواقع المصرفي العراقي وحالات من الفساد المسجله في هذه المصارف.

رابعاً- فرضيه البحث:

يستند البحث الى الفرضيه التاليه:

هناك علاقه بين الفساد المصرفي في ظل الأزمات المالية وضعف القوانين والتشريعات للحد منها.

المبحث الثاني

الاطار المفاهيمي للأزمة المالية والفساد المصرفي

مع تصاعد الأزمات التي شهدتها العديد من البلدان النامية أو المتقدمة في الآونة الأخيرة، كانت المصارف القاسم المشترك في معظم الأزمات المالية في تلك البلدان. وفي القطاع المصرفي تزداد أهمية استخدام آلية النزاهة في المعاملات المالية، وهو الأمر الذي يهدف إليه بحثنا

ولغرض التعمق بالموضوع سيتم التطرق الى المحاور التالية:

اولاً- مفهوم الأزمة المالية:

لا يوجد تعريف او مفهوم محدد للأزمة المالية، ولكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية ويتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية وتمتد اثاره الى القطاعات الأخرى، واهم الأزمات المالية العالمية الحديثة هي (كنعان والعلي، 2013:420):

- 1- أزمة العملات: اهمها أزمة العملة في بريطانيا عام 1992 وفي امريكا اللاتينية عامي 1994 و1998، وأزمة الأرجنتين عام 2002
 - 2- أزمة شرق اسيا: حدثت هذه الأزمة في الفترة من 1997 - 1998.
 - 3- أزمة الرهن العقاري: حدثت هذه الأزمة للفترة من عام 2007-2008 .
 - 4- الأزمة المالية العالمية: حدثت هذه الأزمة للفترة من عام 2008-2009.
 - 5- أزمة الديون الأمريكية: حدثت هذه الأزمة عام 2011 بسبب الأزمات المتتالية التي تواجه الأقتصاد الأمريكي.
 - 6- أزمة الديون الأوروبية: حدثت هذه الأزمة بسبب تساهل بعض الحكومات في اللجوء الى الأستدانة والأقتراض المصرفي مما ادى الى ظهور ديون سيادية وخاصة الدول الجنوبية مثل اليونان والبرتغال والمجر.
- ادت تلك الأزمات الى شطب عدد من المصارف الكبرى في العالم والبالغ عددها 25 مصرفاً، وخسارة تبلغ اكثر من 300مليار دولار الأمر الذي ادى الى تراجع السيولة عند المصارف.

ثانياً- مفهوم الفساد:

اختلف الخبراء والمختصين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بظاهرة الفساد في إعطاء تعريف لظاهرة الفساد، وعليه يأخذ الفساد عدة تعاريف نذكر منها:

(parwez, 2007:3) , (الطوخي، 2006:1), (sam, 2003, 18)

- 1- عرّفت منظمة الشفافية الدولية في بداية عهدها الفساد بأنه: "سوء استخدام السلطة العامة لربح منفعة خاصة. أو أنه: "عمل ضد الوظيفة العامة التي هي ثقة عامة".
 - 2- عرّفت منظمة الأمم المتحدة الفساد بأنه: "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقع المزية أو سعياً للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض وتطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر.
 - 3- تعريف البنك الدولي للفساد: وضع البنك الدولي عدة تعريفات للفساد، كان آخرها التعريف الآتي: "الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.
- أما عن أسباب تفشي ظاهرة الفساد: يمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة التي تشكل في مجملها ما يسمّى بمنظومة الفساد، غير أن هذه الأسباب وإن كانت متواجدة بشكل أو بآخر في كل

المجتمعات، فإنها تدرج وتختلف في الأهمية بين مجتمع وآخر، تتمثل هذه الأسباب فيما يلي (العكيلي، 2016:15):

- 1- الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي توجه الناس إلى الإفراط في الفردية مع تنامي سطوة التأثير المادي على المجتمع؛ تقصد بها.
- 2- غياب المساءلة بكل أو معظم صورها وتكون:
 - أ- إما غياب قانوني أي أن المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيمًا لآليات المساءلة فلا وجود لرقابة دستورية.
 - ب- مساءلة برلمانية ولا وجود لمؤسسات للرقابة الداخلية... وقد تكون المساءلة منظمة قانونًا ولها وجود في المنظومة القانونية ولكنها غير فاعلة ولا تؤدي دورها المرجو منها فوجودها كعدمها؛
- 3- غلبة الشعور بالغبن لدى غالبية أفراد المجتمع مما يدفع ببعضهم إلى إبتداع وسائل التهرب والإرتشاء وإختلاس الأموال العامة كمحاولة فردية أو منظمة غير مشروعة لإعادة التوازن المفقود.
- 4- عدم كفاءة ونزاهة القيادات الإدارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلائهم ومدراء عامين لأن اختيارهم يتم على أساس التزكية أو الولاء للحزب أو الكتلة أو الطائفة أو على أساس القرابة والصدقة والمحسوبية.
- 5- الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام مما يلجأهم إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل، فإن لم يجدوا مصادر مشروعة.

أما الآثار السلبية للفساد يمكن توضيحها كما يلي (انعم، 2004:285):

- أ- الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها.
- ب- إعاقة عملية التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي.
- ت- إضعاف الاستقرار السياسي.
- ث- ظهور طبقة تعمل على نشر الفساد.
- ج- تدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية.

ثالثًا: الجهود الدولية لمكافحة الفساد المصرفي على المستوى الدولي :

يمكن إيجاز التسلسل التاريخي للجهود الدولية لمكافحة الفساد المصرفي كما يلي (الكبيسي، 2019:19):

- 1- بدأت الجهود الدولية للحد من نقشي ظاهرة الفساد، عام 1988 حين أقرت 100 دولة اتفاقية الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة والعقاقير الخطرة وحرمت غسل الأموال ودعت إلى رفع الحواجز السرية في المصارف التي كانت تنتشر على حسابات المفسدين.
- 2- قمة باريس عام 1989 التي ضمت 26 دولة صناعية أقرت تشكيل فرق عمل للإجراءات المالية وللتدابير المضادة للفساد المصرفي ووضعت 40 إجراء وقائيًا وعلاجيًا ضد الفساد.
- 3- وفي عام 1993م تم إنشاء منظمة الشفافية الدولية من قبل بعض المسؤولين التنفيذيين السابقين في البنك الدولي، داعية إلى ترويج مبادئ الشفافية والنزاهة في معاملات المصرفية.

- 4- في عام 1994 عقد المؤتمر الأممي في نابولي حول الجريمة المنظمة والعابرة بحضور 138 دولة، وتعددت هذه الدول بمضاعفة جهودها وتعاونها للحد من جرائم المصرفية ومكافحة الفساد.
- 5- المؤتمر الاقتصادي العالمي عام 1995 وهو أكبر منظمة دولية لدراسة كيفية محاربة الفساد باليات عالمية. وتم الاتفاق على إنشاء فريق دافوس كرابطة غير رسمية لبيوت الأعمال.
- 6- وفي عام 1996 دعت غرفة التجارة الدولية ومقرها باريس إلى تنفيذ توصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإصدار أول تعديل في قواعدها ومعاييرها يدعو إلى وقف الرشاوى في كافة المجالات وخاصة المصرفية وبذل الجهد لمكافحتها.
- 7- كما لعبت منظمة الشرطة الدولية التي أنشئت عام 1923 في مجال مكافحة الفساد فقد بدأ منذ عام 1998 بصفة رسمية وصريحة عندما استضافت المؤتمر الدولي الأول حول الفساد المرتبط بالجرائم المصرفية وذلك بمدينة (ليون في فرنسا) وخلالها تم تشكيل مجموعة مكافحة الفساد ضمن هذه المنظمة الدولية.
- 8- في عام 2000 وبالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومركز الجريمة الدولية أعدت هيئة الأمم المتحدة برنامجاً دولياً لمكافحة الفساد تم الإعداد له من قبل خبراء اجتمعوا في فيينا واتفقوا على تعريف الفساد المصرفي وبيان مخاطره.

ومن أهم الوسائل والأساليب التي حددها البرنامج الدولي لمكافحة الفساد هي:
(الكبيسي، 2010:19)

- أ- إعادة الأموال المودعة بطريقة غير شرعية.
- ب- وضع تشريعات وطنية لمكافحة الفساد.
- ت- رفع درجة الوعي لدى الجمهور.
- ث- توفير الاستقلالية لسلطات مكافحة الفساد.
- ج- وضع المعاهدات والاتفاقيات الدولية للتعاون في مكافحته.
- ح- إصلاح الإدارة العامة والمحلية وإعادة النظر بالتشريعات المتعلقة بها.
- خ- وضع مواثيق شرف وأخلاقيات للممارسة المهنة.
- د- اعتماد الشفافية وفتح الأبواب أمام الجمهور للحصول على المعلومات.
- ذ- تدريب الكوادر العاملة في الكشف والتحقيق بقضايا الفساد عن طريق استخدام المراقبة الالكترونية في نقاط التفتيش والمرور.

رابعا- الواقع الحالي للجهاز المصرفي العراقي:

يعاني القطاع المصرفي العراقي من تدني مستوى الخدمات المقدمة، ويعود السبب في ذلك إلى غياب الأنشطة الفعالة لتطوير هذا القطاع منذ سنوات. بالإضافة إلى ذلك، فقد ساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية في تردي الأوضاع الاقتصادية، وتأثر بنتيجة ذلك القطاع المصرفي. وللأسف يمكن القول إن المصارف العراقية خاصة الحكومية تحوّلت من مؤسسات اقتصادية داعمة للمشاريع إلى دكاكين لتوزيع الرواتب للموظفين والمتقاعدين من الدوائر.

فالاقتصاد العراقي يحتاج إلى دعم المصارف في عملية التنمية، عن طريق تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تمويل المشاريع التنموية، التي تنهض بالشعب العراقي من براثن الفقر والعوز.

الجميع يعلم أن الفساد المستشري في العراق، شكل سبباً رئيسياً وعائقاً أمام عمليات التقدم الاقتصادي، وبدوره تعرّض القطاع المصرفي العراقي إلى موجات من السرقة والنهب، بالإضافة إلى انتشار الفساد. فالسراقات التي قادها حيتان الفساد على مر سنوات، أدت إلى تدمير القطاع بشكل كبير، حتى أصبح القطاع المصرفي على هاوية الإفلاس في عدد من المصارف. كما تأثر القطاع المصرفي أيضاً بتدني مستويات أسعار النفط، إذ إن انخفاض أسعار النفط تسبب في موجة خسائر كبيرة لجميع القطاعات، ومن ضمنها القطاع المصرفي. ولا شك أن المسؤول الأول والأخير عن هذا الواقع، هو غياب الشفافية والمحاسبة، ولذا فإن المطلوب اليوم من المؤسسات الرقابية في الدولة أن تقوم بالدور الموكل إليها للقضاء على آفة الفساد. فإن عمليات الفساد والسراقات التي تمت في أكثر من قطاع، تركت أثراً سيئاً على الاقتصاد بمجمله، ومن ضمنها القطاع المصرفي. فقد تم صرف مئات الملايين من الدولارات لتمويل مشاريع لم تبصر النور، لا بل أظهرت الحقائق أن العديد من هذه المشاريع كانت وهمية، حيث تمت سرقة الأموال والهروب بها إلى الخارج (عبد الرحمن 2015:44).

ويمكن التعمق في توضيح واقع القطاع المصرفي العراقي من خلال ما يلي:

1- الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي العراقي

يمكن توضيح الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي العراقي من خلال مايلي:
(عبيدي، 2014:7)

- أ- هيمنة المصارف الحكومية على ما يتراوح بين 85-90 % من موجودات القطاع تاركا بين 5-10% فقط من هذه الموجودات لكافة المصارف الخاصة العراقية.
- ب- تدني نسبة الائتمان الممنوح الى الناتج الاجمالي إذ تتراوح هذه النسبة بين 9-10 % من هذا الناتج..
- ت- عجز القطاع عن تشغيل واستثمار موجوداته وودائعه بما يخدم الاقتصاد الوطني، ويؤثر هذا سلبا في ربحية المصارف من جهة وبإضاعة فرص الاستثمار المتاحة.
- ث- تتمتع المصارف الخاصة بنسبة عالية لكفاية راس المال Capital Adequacy تفوق النسبة المعيارية لضوابط بازل المحددة بنسبة 8% وتقوم ضوابط البنك المركزي العراقي المحددة بنسبة 12% الامر الذي يعكس عجز القطاع عن استثمار موجوداته.
- ج- ثمة تفاوت كبير بين سعري الفائدة الدائنة والمدينة في سوق العراق فسعر الفائدة على الودائع الثابتة والتوفير يتراوح بين 1-7% فيما تتراوح الفائدة على الائتمان بين 10-15 % تاركا هامشا بنحو 8% بين السعريين وهو هامش كبير اذا ما قورن بنسبة 5% السائدة في دول المنطقة. وارتفاع اسعار الفائدة اثارا سلبية على حجم الائتمان الممنوح بل ويشكل عائقا للاقتراض للاغراض التنموية.
- ح- ضئالة عدد الوحدات المصرفية نسبة الى عدد السكان فالاحصائيات تشير الى وجود 900 فرعا متركزة جغرافيا في المحافظات وفي اقليم كردستان وبعض المدن الرئيسية في حين

تفتقر نسبة عالية من السكان الى اي نوع من الخدمات المصرفية. وحيث ان عدد سكان العراق قدر بنحو 35 مليون نسمة فأن الفرع الواحد يخدم نحو 38 الف شخص مقابل اربعة الاف شخص للفرع الواحد في لبنان، وتقدر احدى الدراسات ان 80 % من سكان العراق لا يمتلكون حسابا مصرفيا.

2- كيفية معالجة الفساد المصرفي

يمكن توضيح كيفية معالجة الفساد المصرفي من خلال مايلي(عيدي, 2017:24):

- أ- معالجة الفساد المؤمل قد طال الحديث عنه والوعد به، والحديث فقط عن الرغبة في هذا الاصلاح قد ملأ الدنيا وشغل الناس بعدد يصعب حصره من المؤتمرات والندوات، وما ينبثق عنها من توصيات لا احد يتذكرها بعد مغادرة القاعة فأن الفعل لا زال بعيد المنال والتمس المعذرة في حكمي هذا ويؤسفني مرة ثانية ان اقول ان الارادة للتغيير يعوزها الكثير لكي تصبح فاعلة على الارض.
- ب- ان مهمة معالجة الفساد القطاع المصرفي تبدأ من دراسة واقعه والسعي لتذليل الصعوبات التي يواجهها ومعالجة التشوهات والاختلالات الراهنة ثم بحث سبل تفعيل دور المصارف في التنمية الاقتصادية.
- ت- بعض المصرفيون يعززون حالة فساد في القطاع المصرفي الى القانون (رقم 94 لسنة 2004) لأن القانون صدر باللغة الأنكليزية وتم ترجمته الى العربية.
- ث- ان العراقيل التي تضعها الدولة بقراراتها المتعلقة بعمل المصارف وبعض تعليمات البنك المركزي التي تعمم بين الحين والآخر هي الاقرب الى عرقلة عمل القطاع من القانون السائد نفسه.
- ج- الصعوبات التي تواجهها معظم المصارف في استرجاع القروض من المدينين بل تعذر الاسترجاع في احيان كثيرة حتى لو كسب المصرف قرارا قضائيا ببيع الضمانات لاسباب تتعلق بالوضع الامني والضغط الاجتماعي.
- ح- ان قانون المصارف (رقم 94 لسنة 2004) الحالي ليس هو الجهة التي يعزى اليها تعثر عمل القطاع المصرفي فهناك عوامل اخرى وكما موضح: (بنك دولي- في التقرير القطاع المالي العراقي ص 17):

- * أنحياز الحكومة بكافة مفاصلها لمصارفها على حساب مصارف القطاع الخاص الامر الذي يتمثل في هيمنة مصارف الدولة على نحو من 89 % من مجموع الودائع وعلى 63% من ودائع القطاع الخاص كما ان المصرف العراقي للتجارة يهيمن على القسم الاعظم من اعتمادات الاستيرادات الحكومية.
- * فالوزارات وكافة مؤسسات الدولة ممنوعة من حفظ ودائعها لدى المصارف الخاصة. وان واحدة من اهم توصيات البنك الدولي عن النظام المالي العراقي كانت منح المصارف كافة فرصا متكافئة دون تمييز او انحياز.

* امتناع الوزارات بكافة دوائرها وبقرار من اللجنة الاقتصادية لمجلس الوزراء عن قبول الصكوك التي تزيد مبالغها على (25) مليون دينار والمسحوبة على مصارف القطاع الخاص لتسديد اية مبالغ مستحقة لهذه الدوائر وحصر ذلك بصكوك صادرة عن المصارف الحكومية.

* عدم وجود مؤسسة لضمان الودائع المصرفية الامر الذي يمنح المصارف الحكومية افضلية في اجتذاب الودائع من القطاع الخاص وصدرت دعوات عديدة لوضع قانون يستحدث مؤسسة لضمان الودائع اسوة بدول العالم الاخرى المتقدمة منه والنامية الا انها فشلت جميعا حتى الان.

خامسا- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المصرفي:

ويمكن تسجيل ورصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المصرفي التالية:

(النفيعي, 2015:377)

1- يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها، وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي، حيث يضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية وخاصةً عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار. ويزيد من حدة المشكلة، الطبيعة السرية للرشوة، ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة مبالغ الرشاوى والعمولات إلى التكاليف مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات ويخفض العائد على الاستثمار.

2- يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع للسعي إلى الربح غير المشروع بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ومن ثم قدرتها على توفير الخدمات العامة الأساسية، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطتها.

3- يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، إذ يبدد السياسيون والمسؤولون المرتشون موارد عامة أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة ويوجد فيها الفساد تنفق أقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة.

4- يضعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات تهدد الأمن والاستقرار السياسي في الدولة.

5- يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق مجموعة من العناصر الفاسدة، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية.

المبحث الثالث

امثلة على الفساد في المصارف

سيوضح هذا المبحث بعض الامثلة عن الفساد في المصارف العالمية والعراقية وكما يلي:
اولا- امثلة على الفساد في المصارف العالمية:

فيما يلي نماذج لعدد من حالات الفساد في المصارف العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية
اولاً: اجراءات القضاء الأمريكي بحق المصارف التي سببت الأزمة المالية العالمية:تمكن القضاء الأمريكي من اتخاذ عدد من الاجراءات والتدابير الفعالة بحق المصارف التي كانت سببا لظهور الأزمة المالية العالمية وقد نتج عن ذلك مجمل الغرامات التي دفعتها المصارف الامريكية والدولية العاملة في أمريكا في قضايا (الفساد، وحماية المستهلكين، والرشاوي، والتهرب الضريبي) وصلت الى (300)مليار دولار عن (112) الف قضيه تم عرضها امام انظار النظام القضائي الامريكي لغاية كانون الاول 2016، وهذا المبلغ يأتي على خلفية التحقيقات في اسباب الازمات المالية العالمية التي وقعت في عام 2008 وتبين من سير التحقيق الذي اجراه القضاء الامريكي بان مصارف التاليه هي سبب الازمة ووفقاً للمبررات القانونية تم تغريم المصارف وكما يلي (عبدالرحمن, 2016:38):

- أ- **مصرف أوف أمريكا:** دفع مبلغ قدره (56.690)مليار دولار لقيامه بعمليات مشبوهه.
- ب- **بنك سيتي طروث:** دفع سيتي كروب للقضاء الأميركي، بين عام 2010 وعام 2016 نحو 15.866 مليار دولار كغرامات عن 28 مخالفة. وسبب التهمه هي:
 - ❖ محاوله المصرف تلاعب في عدد من المؤشرات الاساسية للمصرف.
 - ❖ تقديم تقارير كاذبه بمؤشر الدولار خلال الأزمة المالية.
- ت- **مجموعة غولدمان ساكس المصرفية:** دفع غولدمان ساكس للقضاء الأميركي، بين عام 2010 و 2016، حوالي 14.328 مليار دولار وسبب التهمة هو معالجه اسهم معزز برهونات عقارية.
- ث- **دفع جي بي مورغان للقضاء الأميركي، بين عام 2010 وعام 2016 حوالي (28.620)مليار دولار** وسبب التهمه توظيف ابناء وأصدقاء مسؤولين الصينيين ذوي النفوذ والتأثير.
- ج- **مصرف انتيسا سان باولو الايطالي:** وافق مصرف "انتيسا سان باولو"، أكبر مصرف تجاري في إيطاليا، على دفع غرامة مالية بقيمة 235 مليون. وسبب التهمه هو انتهاك المصرف قوانين غسيل الأموال والسرية المصرفية، اذ اخفى عمليات مصرفية مع الجمهورية الاسلامية الايرانية.
- ح- **مصرف كريدي سويس:** في تشرين الأول 2016، أفادت السلطات الأميركية بأنها فرضت غرامة قدرها 90 مليون دولار على بنك "كريدي سويس" وسبب التهمه هو وجود ممارسات مصرفية مظلمة فيما يتعلق بادارة ثروات المستثمرين.

ثانيا: امثلة على الفساد في المصارف العالمية:

فيما يلي نماذج لعدد من حالات الفساد في المصارف العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية:
1- قصة تورط قيادات الاتحاد الدولي لكرة القدم بعمليات وصفقات فساد برئيسه بلاتر، واللاعب الفرنسي المعروف بالقيصر وكما يلي:

أ. فقد كشف المصرف السويسري العملاق "يوي اس" انه تم استجوابه من قبل السلطات في اطار التحقيقات حول ملف فضائح فساد الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا".

ب. مصرف (باركليز البريطاني) فقد فتح مصرف (باركليز البريطاني) تحقيقاً داخلياً للتأكد ما اذا كانت حساباته قد استخدمت في معاملات مشبوهة في اطار فضيحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) لانتخاب السويسري (جوزيف بلاتر) لولاية خامسة على رأس الاتحاد الدولي لكرة القدم.

2- مصرف (هونغ كونغ ونيويورك، جزر كايمان): فتح القضاء السويسري تحقيقاً بشأن فساد طال ملفي ترشح روسيا وقطر لاستضافة مونديالي 2018 و2022. ووفقاً لوزارة العدل الأميركية، فان حسابات المصارف الثلاثة استخدمت في معاملات مشبوهة بملايين الدولارات. ومرت بعض هذه التحويلات عبر (هونغ كونغ ونيويورك) لتنتهي في حساب في جزر كايمان، وفقاً للائحة الاتهام.

3- مصرف باريبا الفرنسي: موضوع غلق العقوبات الاميركية علي (ايران، السودان، كوبا) وبحسب الاجراءات القضائية الاميركية، تم فرض غرامه على المصرف ووضعه تحت المراقبة القضائية لمدة خمس سنوات، وكان مصرف باريبا اقر المصرف بالذنب في انه قام بتحويل اموال عبر النظام المصرفي الاميركي وكما يلي:

أ- عملاء سودانيين (4, 6 مليارات دولار).

ب- عملاء كوبيين (7, 1 مليار دولار).

ت- عملاء إيرانيين (650 مليون دولار).

4- مصرف دويتشه الألماني: بسبب تلاعب المصرف باسعار الفائدة بين المصارف، اصدرت السلطات القضائية في امريكا غرامه بحق المصرف، وسيدفع المصرف مبلغ 2.51 مليار دولار الى الجهات التالية وكما يلي:

أ- 775 مليون دولار لوزارة العدل الاميركية،

ب- 800 مليون لمنظمي اسواق المواد الاولية.

ت- 600 مليون لمنظمي الخدمات المالية في نيويورك.

ث- 344 مليوناً للمنظمين الماليين في بريطانيا.

5- ان البنوك السرية في الصين أجرت معاملات غير قانونية تجاوز حجمها تريليون يوان اي مايعادل (152 مليار دولار).

6- وتعد نسبة الفائدة 25% التي كان يعتمد بها بنك «كاسبيان» في طهران نسبة عالية وفقاً للأعراف المصرفية، وبعدها توقف عن دفع الفائدة، وأغلق أبوابه، ليصبح واحداً من المؤسسات المالية الإيرانية التي كشفت عن فساد خطير وسبب التهمة ما يلي:

أ- كانت الفائدة التي يدفعها المصرف للودائع 25% ولكن توقف المصرف عن دفع الفوائد.

ب- المقامره بالودائع والاعتماد على مخطط بونزي المشهور بالأحتيال في أوائل القرن العشرين.

ت- فقدان مئات الالاف من الأيرانيين اموالهم.

- 7- مصرف بوسطن في الولايات المتحدة الامريكية: في عام 1985 اقر المصرف بخطئه والتهمة هي اخفائه في التبليغ عن مبالغ قدرت 1.2 مليار دولار (العمرى, 2000:301).
- 8- مصرف (كروكرنا شونال): اتهم المصرف باخفائه عن التبليغ عن المبلغ (3.9) مليار دولار عن معاملات نقديه مشبوهاه (العمرى, 2000:301).
- 9- فضيحة مصرف الأعتماذ والتجاره الدولي في لوكسمبورج: اصبحت مصارف لوكسمبورج تضاهي المصارف السويسريه نظراً لقانون السرية المصرفيه، والتهمة الموجهة للمصرف هي فتح حسابات باسماء زائفه للشركات والأفراد.

ثالثاً- الامثلة على الفساد في المصارف العراقية:

يمكن توضيحها كما يلي:

- 1- شراء منظومات كاميرات (كامسكان) لمراقبة المصارف العراقية عدد 153 منظومة علما كانت هذه المنظومات (مزورة ومقلدة) بسعر 53 مليون دينار للمنظومة الواحدة.
 - 2- اختلاس مبلغ خمسة مليارات من مصرف الرافدين عن ملف وديعة وزارة الدفاع لدى إدارة مصرف الرافدين والبالغة 14 مليار دينار.
 - 3- اختلاس مبلغ 8 مليارات عن ملف المولدات الكهربائية والبالغ عددها 48 مولدة بسعر 112 مليون دينار للمولدة الواحدة المجهزة لمصارف الرافدين العراقية.
 - 4- ملف اختلاس مصرف الرافدين فرع أبوظبي مبلغ قدره 53 مليون دولار أمريكي.
 - 5- الملفات الخاصة بمزوري سلف لموظفين بأسماء مستعارة.
 - 6- مبلغ 400 مليار فقدت في عملية توزيع مبالغ المصارف على الفروع ومن ثم إعادتها أبان احتلال العراق.
 - 7- ملفات المناقصات الوهمية الى موظفي الإدارة العامة لمصرف الرافدين التي تتعلق بنصب أبواب المصارف وعقود تجهيز القاصات الحصينة.
 - 8- استغلال مبالغ مالية ضخمة صرفت من الجانب الأمريكي لغرض ترميم وبناء بنايات عائدة لمصرف الرشيد والرافدين.
 - 9- ملف الخروقات المرتكبة في المصرف العراقي للتجارة وفساد إدارته مالياً وإدارياً. يتبين من خلال الأمثلة التي تم تطرق اليها والمتعلقة بالمصارف التي سببت الأزمة المالية في امريكا ان اسباب الأزمة عصفت بأسواق المال العالمية واثرت على اقتصاديات العالم وادت الى افلاس الكثير من المصارف, وان الأزمة المالية العالمية اقتحمت كل الدول, واما عن تبعات الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على اقتصاديات العالم بعد مضي أكثر من عشر سنوات رسمت المشهد العالمي للأزمة وكما يلي (الخولي, 2016:3):
- 1- انهيار وافلاس عدد من المصارف العالمية الكبرى ففي امريكا وحدها افلس 101 مصرف منذ عام 2009 الى 2016.
 - 2- خسائر بلغت ترليونات الدولارات في بورصات العالم ومنها البوصات العربية.
 - 3- تعرض بعض الصناعات القيادية مثل صناعة القاطرات لهزات ارضية

نستنتج من هذه الأمثلة التي تتعلق بالمصارف العالمية والعراقية مايلي:

- 1- الفساد المصرفي اصبح آفة منتشرة في كل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية, وسواء كان القطاع صناعي أو زراعي وحتى الاتحاد الدولي لكرة القدم اخترقها الفساد.
 - 2- ان اختلاف الدول المتقدمة عن العراق هو ان الإجراءات التي تقوم بها الدول المتقدمة فعالة, اما اجراءات القضاء العراقي فكانت معدومة بالرغم من وجود (19) مؤسسة ولجنة وهيئة مختصة ولكنها غير فاعلة لأنها تخضع للتجاذبات السياسية والحزبية.
 - 3- اغلب عمليات الفساد في العالم تتم من خلال المصارف.
- وبهذا تتحقق فرضية البحث الرئيسية ومضمونها وجود علاقة بين الفساد المصرفي في ظل الأزمات المالية وضعف القوانين والتشريعات العراقية.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والمقترحات

اولا- الاستنتاجات:

بعد الدراسة النظرية للفساد المصرفي وفي ضوء الأمثلة على الفساد في المصارف العالمية والعراقية تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات فيما يأتي عرض لها:

- 1- ان القطاع المصرفي الحكومي فقد دوره الأساسي في عملية التنمية بسبب غياب الإدارة الرشيدة وانتشار الفساد والسرقات.
- 2- هناك بوادر لمساهمات المصارف التجارية العراقية في دعم القطاعات الاقتصادية والزراعية والصناعية, ولكن هذه القطاعات شبه متوقفة بسبب وجود ضعاف النفوس اللذين ساهموا في تهريب الأموال عن طريق غسيل الأموال والمضاربات.
- 3- أن للفساد المصرفي تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار (الأجنبي والمحلي).
- 4- هناك تخوف من قبل (المتعاملين والشركات) من التعامل مع المصارف (الأهلية والحكومية) فيما يتعلق بأيداع الأموال خوفا من أفلاس هذه المصارف مما يؤدي الى ضياع أموال المودعين.
- 5- بالرغم من وجود العديد من المؤسسات واللجان والهيئات المختصة لمحارب الفساد لكنها غير فاعلة لأنها تخضع للتجاذبات السياسية والحزبية.
- 6- يعد الفساد المصرفي احد اكبر العوائق امام مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق, فهوينال من عملية التنمية من خلال تشويه سيادة القانون.

ثانيا- المقترحات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم عرضها, نقدم المقترحات التالية بهدف الاستفادة منها:

- 1- ضرورة إصدار حزمه من التشريعات المصرفية لغرض احداث تغيير جذري في المصارف من حيث (اختيار القيادات الإدارية الكفوءة, وأصدار القوانين الصارمة بحق ضعاف النفوس).

- 2- ضرورة استدعاء محققين دوليين من ذوي الخبرة في مكافحة الفساد المصرفي لغرض استرجاع كافة الأموال المسروقة, لكون اللجان والهيئات المختصة لمحاربة الفساد في العراق غير كفوءة.
- 3- ضرورة قيام الجهاد الرقابية بألزام المصارف في توسيع تطبيق قواعد الحوكمة.
- 4- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي وديوان الرقابة المالية بنشر ثقافة مكافحة الفساد داخل القطاع المصرفي.
- 5- ضرورة تفعيل دور السلطة القضائية بحسم كافة القضايا المتعلقة (بهدر الأموال, والسراقات, وغسيل الأموال, والعمليات المشبوهة) ووضع اقصى العقوبات بحق مرتكبيها.

المصادر

أولاً- المصادر العربية

- 1- الكبيسي، عامر غضير حميد، إستراتيجية مكافحة الفساد، 2010.
- 2- النفيعي، فهد بن محمد، الحماية الجنائية للسوق المالية السعودي، رسالة دكتوراة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2015.
- 3- عبدالرحمن، عدنان، الفساد والسراقات أفقد القطاع المصرفي العراقي دوره، 2015.
- 4- عيدي، وليد، الملامح الرئيسية للقطاع المصرفي العراقي، مجله المصارف العراقيه، بغداد، العراق، 2014.
- 5- الطوخي، سامي الطوخي، الإدارة بالشفافية العربية، القاهرة، 2006.
- 6- العكيلي، رحيم حسن، الفساد تعريفه وأسبابه وأثاره ووسائل مكافحته، مطبوعه الجماهر، الطبعة الاولى.
- 7- أنعم، سعيد عبد المومن، الفساد المالي والا داري:الحاله اليمنية نموذجاً، مطبوعة إب، الطبعة الاولى، 2004.
- 8- العمري، احمد بن محمد، جريمة غسل الأموال نظرة دولية لجوانبها الاجتماعية والنظامية والاقتصادية، مكتبة العكيان، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، 200.
- 9- عيدي، وليد، كيفية معالجة الفساد المصرفي، مجلة المصارف العراقية، بغداد العراق، 2017.
- 10- كنعان والعلي، علي، صالح، مسببات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثاني، دمشق، سوريا 2013.
- 11- الخولي، حسني، تأثي الأزمة المالية على القطاع البنكي، رابطة العالم الإسلامي، الهيئة الإسلامية العالمية للأقتصاد والتمويل، 2016.

ثانياً- المصادر الأجنبية

1. Parwez farsan, Administrative Corruption in Indin, corruption and Governance in south Asia institute, university of Heidelberg 2007
2. Sam vaknin, crime and corruption, united press international, Skopje.